



التفتيش
في مدينة
القطيف
السعودية
(فهد الشديد -
رويترز)

تغيّرات الشرق الأوسط: هل تكون السعودية التالية؟

إعداد صباح أيوب

«فعلياً، لا يملك السعوديون أي صناعة نووية أو إمكانات تخولهم ذلك. لكن الانظار تنجّه إلى باكستان التي قد تساعد المملكة في المشروع النووي». وهنا، يقول غوز، «عندها يجب على الولايات المتحدة أن تسعى جاهدة إلى وقف ذلك».

ماذا عن مصر؟ يوضح الكاتب أن الأوضاع في مصر لن تكون مريحة للسعودية أيضاً. إذ يذكّر بعداثية المملكة المستمرة تجاه «الأخوان المسلمين». لكن السلفيين هم نقطة اهتمام السعودية في مصر. يشير غوز إلى أن المملكة أعدت الكثير من الأموال على الحركة السلفية في مصر خلال السنوات الماضية، وهي «مسرورة بالنتائج التي يحققها الجناح الإسلامي الذي تدعمه». لكن الكاتب يحذّر من أن موافقة السلفيين على أحد مبادئ الديمقراطية ومشاركتهم في الانتخابات، «قد يشكل خطراً على السعودية في المستقبل». إذ إن السلفيين قبلوا بما كانوا يرفضونه بالطلق في السابق، أي الانتخابات، بما أن مصدر التشريع هو الله حسب معتقداتهم يذكر الكاتب. ويلفت إلى ما قد يفهم «كإشارة

انطلاقاً من أن الولايات المتحدة «بدأت إعادة تقييم التزاماتها بـ«الشرق الأوسط الكبير»»، خصص غريغوري غوز، بروفيسور العلوم السياسية في جامعة فرمونت والمحاضر الاستشاري في «مجلس العلاقات الخارجية» الأميركي، تقريراً كاملاً عن وضع المملكة العربية السعودية الحالي والمستقبلي. مستقبل مضطرب في المملكة، وفشل إقليمي، وتحديات كثيرة يرسمها التقرير، داعياً إلى تغيير نمط العلاقات الأميركية. السعودية وتحديد أولويات المصالح فيها.

غوز يركز في تقريره المفضل بعنوان «السعودية في الشرق الأوسط الجديد» على استقرار المملكة لكونه «أساس سوء الفهم وعدم الثقة اللذين يشوبان العلاقات السعودية. الأميركية منذ فترة». ويشرح المنحصر في الشؤون السعودية، أن هناك عوامل كثيرة تشير إلى مستقبل «مضطرب وغير مستقر» في المملكة، ومن أبرزها: دخول جيل جديد من الحكام إلى العرش السعودي بما أن كل الورثة الحاليين متقدمون جداً في السن. ثانياً، يشير غوز إلى نمو المجتمع السعودي بشكل كبير وسريع ويقول إن «النقط لا يستطيع شراء هدوء المجتمع وراحة البال إلى الأبد». أما «العامل الأهم»، حسب الباحث، فهو ردّ الفعل السعودي تجاه التحركات العربية الأخيرة، والتي تظهر أن «المملكة فعلت القليل لتجنب أزمات جديدة مستقبلية، إذ إنها أضاعت فرصة القيام بإصلاح سياسي طبع».

لكن غوز يطمئن إلى بعض جوانب التفاهم والتعاون التي لا تزال قائمة بين الإدارة الأميركية والمملكة، ويقول إن «تفاهماً ما حل بين السعودية والإدارة الأميركية خصوصاً حول نقاط خلافية مثل مصر والبحرين لكن أيضاً حول اليمن وسوريا». رغم ذلك، صنفت السعودية على خريطة «الأولويات الوقائية للعام 2012» التي نشرها «المجلس»، في المجموعة «الخطيرة» مع إيران وباكستان والصين وكوريا الشمالية وغيرها من «البلدان التي تشكل تهديداً مباشراً على أمن الولايات المتحدة»، وذلك «بسبب عدم الاستقرار السياسي الذي سيؤثر على إمدادات النفط العالمية».

وفي الشق الإقليمي، بشرح تقرير غوز أن للمملكة سجالاً «مليئاً بالآخفاقات» على صعيد المنطقة: فهي، حسب الكاتب، لم تنجح بمنع سيطرة إيران على عراق ما بعد صدام، وأخفقت في الحؤول دون وصول حزب الله إلى السلطة في لبنان، كما أنها لم تستطع تحقيق المصالحة بين حركتي فتح وحماس والفلسطينيتين. غوز يستنتج أنه «في أغلب الأماكن التي تنازعت عليها السعودية مع إيران بغية السيطرة، طوال الخمس أو الست سنوات الماضية، خرجت السعودية خاسرة». لذا، يردف الكاتب، فإن «إسقاط النظام الحالي في سوريا، بالنسبة إلى السعوديين، سيكون ضربة لتلك السيطرة الإيرانية على العالم العربي».

أما عن إعلان السعوديين أنهم سيسعون لامتلاك السلاح النووي في مواجهة إيران، فيشير المحلل إلى أنه

في أغلب الأماكن التي تنازعت عليها السعودية مع إيران خرجت المملكة خاسرة

من السلفيين السعوديين، الذين وقعوا هذا العام على عريضة تطالب بإجراء انتخابات للمجالس التشريعية في المملكة».

أما في الشأن الداخلي السعودي، فيقول غوز إن قضية الاحتجاجات التي قادتها أقلية شيعية في المنطقة الشرقية يجب أن تفصل عن الاستياء العام لدى

السعوديين الناتج من بعض المشاكل الاقتصادية كالكسب والبطالة. وعن تلك المشاكل يتحدث الكاتب روبرت دانين في مقال منفصل، ويلفت إلى نسبة قد تفوق الـ25% من العاطلين من العمل في المجتمع السعودي. لكن دانين يقول إن السعودية لعبت «بالجزرة والعصا» مع مجتمعها خلال الحراك العربي،

وأعدت عليهم الأموال كما نشرت قواتها المسلحة لقمع أي احتجاجات قد تنشأ خصوصاً في المنطقة الشرقية. لكن ماذا عن الإدارة الأميركية؟ يوجه غوز لإدارة بلاده مجموعة من المطالب، وبينها أن تعيد الولايات المتحدة تصوّرها للعلاقة مع المملكة السعودية، «فتتعاون معها عندما تفرض المصالح

المرزوقي يتسلم مهامه رئيساً مؤقتاً لتونس

الجمهورية الذي كان يتزعمه المرزوقي قبل أن يستقيل منه بحكم منصبه الجديد، فإن الضغوط الأميركية والأوروبية جعلت من النهضة مجبرة على التحالف على أطراف علمانية تمنحها مناصب سيادية مهمة مثلما حصل ذلك مع حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات التي انتخب قائده مصطفى بن جعفر رئيساً للمجلس التأسيسي.

وتزامناً مع أداء قسمه، استعجل المرزوقي بداية نشاطه الرئاسي، حيث دعا رؤساء الأحزاب إلى التشاور في ما يخص تشكيل حكومة جديدة، موضحاً أنه سيكلف اليوم الأربعاء حمادي الجبالي عضو المجلس الوطني التأسيسي والأمين العام لحركة النهضة بمنصب رئاسة الحكومة. وكشفت تسريب أسماء لتكديبة الحكومة المقبلة عن استحواد حركة النهضة على وزارات الداخلية والخارجية والعدل والتعليم العالي والهجرة. وتوزعت بقية الحقائق التقنية والفنية على ممثلين لشركاء النهضة في تحالف «الترويكا» المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي، فيما ستغيب عن الحكومة وجوه تنتمي إلى أحزاب أخرى أو شخصيات مستقلة. وتواجه الحكومة المرتقبة العديد من المشاكل العاجلة وأهمها الاعتصام الذي ينفذه المئات من التونسيين أمام مقر المجلس التأسيسي الذين تختلف مطالبهم بين الذين يحتجون على «أسلمة الدولة» وانتشار التطرف الديني، وبين الذين يبحثون عن مواطن شغل أو مسكن. وكان المعتصمون قد أصدروا بياناً بمناسبة الانتخابات اعتبروا فيه أن «فريق الأغلبية يتماهى داخل المجلس، في خياطة نموذج سلت على مقاسه، في سعي محمود إلى إعادة إنتاج منظومة حكم غير ديمقراطي».

التأسيسي بالأغلبية للمنصف المرزوقي رئيساً للدولة مثلما اقتضاه القانون التأسيسي المنظم للسلطات أو ما يسمى «الدستور الصغير»، بدأت ملامح السلطة السياسية التي ستدير شؤون البلاد للفترة الانتقالية المقبلة تتضح المرزوقي، الذي سبق أن ترشح سنة 1994 لمنافسة الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، ما أدى لاحقاً إلى سجنه، يجد نفسه بفضل ثورة 14 كانون الثاني على نفس المقعد الذي كان يحكم فوقه بن علي بقبضة من حديد.

وسيتولى المرزوقي بمقتضى الدستور المؤقت تعيين رئيس الحكومة ومفتي الجمهورية فضلاً عن التعيينات والإعفاءات في الوظائف العسكرية العليا وفي الوظائف السامية في وزارة الخارجية وفي البعثات الدبلوماسية والقنصلية الوطنية لدى الدول والمنظمات الإقليمية والدولية باقتراح من رئيس الحكومة في الحاليتين. كذلك يمثل الرئيس الجديد تونس في الخارج ويتولى رسم السياسة الخارجية للدولة بالتشاور والتوافق مع رئيس الحكومة وختم ونشر القوانين التي يصدرها المجلس التأسيسي. وسيؤمّن القيادة العليا للقوات المسلحة وإشهار الحرب وإعلان السلم بعد موافقة ثلثي أعضاء المجلس الوطني.

ورغم تشكيل أحزاب المعارضة في قدرة المرزوقي على التأثير السياسي جراء الصلاحيات المحدودة التي يتمتع بها بمقتضى ذلك القانون، فإن تواجد شخصية علمانية من شأنها أن تصد محاولات النهضة للاستئثار بكامل الحكم، وزرع كيانها في داخل منظومتها. ورغم أن الوزن الضعيف من حيث العدد الذي يحظى به حزب المؤتمر من أجل

تونس - سفيات الشورابي

في مشهد قلما يحدث في المنطقة العربية، تسلم الرئيس الجديد لتونس المنصف المرزوقي مفاتيح القصر الجمهوري من الرئيس المؤقت فؤاد المبرع. ولثاني مرة في تاريخ تونس المعاصر بعد يوم 8 تشرين الثاني 1959 عندما انتخب المجلس التأسيسي الحبيب بورقيبة رئيساً للبلاد بعد إطاحة النظام الملكي، يلج قصر قرطاج الرئاسي رئيس لديه مقدار من المشروعية الانتخابية.

فبعد انتخاب أعضاء المجلس الوطني

المرزوقي متسلماً مهامه من المبرع في القصر الرئاسي أمس (زبير سويس - رويترز)

